من الاحتلال ، وفي الوقت نفسه جعل موظفي وكالة الغوث يشعرون بالغبن اللاحق بهم من خلال مقارنة معاشاتهم بمعاشات زملائهم الموظفين الحكوميين تمهيدا لانهاء اعمال وكالة الغوث بغرض طمس قضية اللاجئين . ومن الجدير بالذكر ان عدد العمال والمستخدمين في الضفة يبلغ ١٢٠ الفا ويحتل الموظفون نسبة ٨ ٪ من هذا العدد ، واذا أخذنا بعين الحسبان عدد العمال العرب الذين يعملون في اسرائيل بالاضافة الى عدد المستخدمين الحكوميين يتضح لنا مدى ما وصلت اليه سياسة ديان المعروفة بسياسة الدمج الاقتصادي منخطورة ومدى تبعية اقتصاد المناطق المحتلة بالاقتصاد الاسرائيلي .

٢ ــ موافقة لجنة المالية التابعة للكنيست على مضاعفة القروض التي تضمنها الدولة في المناطق المحتلة من ٢١ مليون الى ٥٠ مليون ليرة تمشيا مع توجيه وزارة الدفاع وبنك اسرائيل حيال التوسع في النشاط الاقتصادي في « المناطق المدارة » . ومن الجدير بالذكر هنا أن اقتصاد المناطق المحتلة اصبح مرتبطا ارتباطا وثيقا بالاقتصاد الاسرائيلي فهناك أكثر من ٤٥ الف عامل عربي من الضفة الغربية يعملون في اسرائيل كما وان ٩٩ ٪ من المنتوجات المباعة في الضفة الغربية هي من صنع اسرائيلي (كما جاء في صحيفة هآرتس ١٩٧٢/١١/٢٦) .

٣ ــ المضي في ربط مدن وقرى الضفة الغربية بشبكة الكهرباء الاسرائيلية فقد تم مؤخرا ربط شركة الكهرباء التابعة للقدس القديمة بشركة الكهرباء الاسرائيلية ، وبذلك أصبحت الشركة الاسرائيلية تغطي مدن رام الله البيرة بيت لحم بيت ساحور بيت جالا اريحا وعشرات القرى الواقعة في تلك المنطقة ، وتعتزم سلطات الاحتلال توسيع خطوط الشركة لتشمل مدينة الخليل ، وذلك في أعقاب مؤتمر عقده وجهاء المدينة والمنطقة للتباحث حول قضية الحرم الابراهيمي ، وقد استغل رئيس بلدية الخليل « مؤتمر » الوجهاء وحثر موضوع كهربة المدينة في الاجتماع في محاولة لاشراك الوجهاء في دراسة الموضوع والخروج بموافقة عليه من قبل المجتمعين ، لكي تبدو موافقة مجلس البلدية وكأنها استجابة لمطالب وتوصيات شعبية ! ومن الجدير بالذكر ان عملية ربط المدن والقرى العربية بشبكة الكهرباء الاسرائيلية تواجه معارضة من قبل العناصر والهيئات الوطنية ، حتى ان جريدة « الشعب » التي تصدر في القدس القديمة تجرأت وهاجمت سلطات الاحتلال بقولها: « ان المصلحة الوطنية ومصلحة الشعب اهم بكثير من اشعال المصابيح واستخدام البرادات . لقد عشنا نحن واباؤنا على ضوء القنديل ، وبالرغم من ذلك كان اباؤنا أوفر سعادة وأكثر صحة منا .. ليست كهرباء المحتلين تحترق قبل أن تضيء . ان السجين لا يمكنه الا ان يتحدث فقط عن الحرية . وليس بالكهرباء وحدها يحيا الانسان » .

٤ ــ ومما زاد الطين بلة وعزز موضوعيا من عملية « الضم الزاحف » اتخاذ السلطة الاردنية قرارا بفرض رسم على البضائع المنقولة من الضفة الغربية الى الضفة الشرقية مع أن الاردن يعتبر الضفتين بلدا واحدا ، وتبلغ نسبة الرسوم المفروضة ١٢ ٪ من قيمة البضائع المستوردة . وقد أثارت هذه الخطوة استياء في الضفة وخاصة بين اوساط الشريحة البرجوازية هناك التي بلغ بها الاستياء أشده نتيجة الاجراء لدرجة ادى بها الى اتهام الملك بأنه يعمل للتخلي عن الضفة الغربية . فقد عقدت بلديات الضفة بتاريخ ٢٧ /١١/٧٢ اجتماعا تدارست فيه الموضوع وقررت القيام بعمل منسق فيما بينها وارسال مذكرة الى الملك حسين موقعة من قبل رؤساء البلديات والغرف التجارية والمنظمات المختلفة في الضفة احتجاجا على « الخطوة التي تجيء لزرع الفرقة بين الضفتين ، انكم بعملكم هذا تخلقون دولتين منفصلتين ، وهذا يعني بأنكم تتخلون عنا ، وتعترفون بذلك بأن الضفة الغربية لم تعد تخصكم». اما رئيس بلدية نابلس معزوز المصري فقد كان رده يتسم بالغضب معتبرا ان الاجراء الاردني هو بمثابة الخطوة الاولى نحو الانفصال التام بين الضفتين. واضاف متهما النظام الاردني « ان جميع الاحاديث حول وحدة الامة هي مجرد حماقات وهراء » (معاريف ٧٢/١١/٢٨) .

حركة الاستيطان : من ابرز معالم السياسة الاسرائيلية في المناطق المحتلة سياسة الاستيطان اليهودي ، سياسة اقامة معالم جديدة محل معالم قديمة ، فقد حرصت اسرائيل منذ الاحتلال ولا زالت تحرص على اقامة مستوطنات في جميع المناطق العربية المحتلة ، فأصبح في هضبة الجولان ١٧ مستوطنة و١٦ مستوطنة في الضفة الغربية و١١ مستوطنة في سيناء وقطاع غزة ، هذا باستثناء